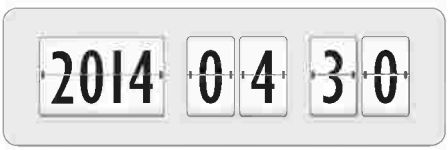

قالت: كارثة شخصية حلت بي منتصف كانون الأول/ديسمبر، على نحو ما أُصبت بفيروس معد إبان رحلتي إلى أوروبا؛ جف جسمي تمامًا، وغبت عن الوعي. وقعت، طُرق رأسي وعانيت ارتجاجًا خفيفًا في الدماغ، ونتيجة لذلك تعين علي تأجيل جلسة استماع برلمانية عن بنغازي، عدد من الشخصيات المحافظة بمن فيهم عضو الكونغرس آلن وست وسفير الولايات المتحدة السابق في الأمم المتحدة جون بولتون، اتهموني بالتمارض لتجنب الشهادة أمام الكونغرس، يا للهول!.

لحسن الطالع سارع ناطق باسم وزارة الخارجية إلى قول إن اتهاماتهم زائفة كليًّا، حتى الشيخ لندسي غراهام، وهو جمهوري، أدان الاتهامات، هل يظن وست وبولتون أنني مستعدة لأكذب حول أمر يمكن كشفه بهذه السهولة؟ أنا صادقة جدًّا، كما يمكن أن يشهد أولئك الذين يعرفونني حقًّا، لو كنت سأخذل وجداني الميثودي متورطة في الكذب، لتعين علي أن أفعل ذلك من أجل شيء أكثر أهمية من مجرد التمارض.

تقرير مجلس بيكرنغ-مولن للمحاسبة والمراجعة عن هجمة بنغازي صدر، ونُشر في التاسع عشر من كانون الأول/ديسمبر، انتقد التقرير بقوة

موظفي وزارة الخارجية على إهمالهم لطلبات تعزيز الأمن، وعلى الإخفاق في اعتماد مراقبة أكثر أمانًا، وشن التقرير هجومًا صريحًا على مكتب الأمن الدبلوماسي ومكتب شؤون الشرق الأوسط، ووبخ القيادات العليا للمكتبين في وزارة الخارجية. وبحسب التقرير لم تكن التدابير الأمنية في بنغازي مناسبة على الإطلاق للتعامل مع الهجوم. بعد صدور التقرير، أربعة من موظفي وزارة الخارجية أُبعدوا من مناصبهم، كنت محظوظة إذ إن الوثيقة لم تنتقد المزيد من كبار الموظفين في الوزارة، بمن فيهم محسوبتك.

صديقي الطيب بيكرنغ (هو كذلك أقله الآن) قال إنهم وجهوا اللوم إلى مستوى أدنى، حيث اتُّخذ القرار بالفعل في هذه الحادثة، بقيت بعيدة عن الصنارة مؤقتًا، أقله عن صنارات الجميع، باستثناء صنارتي أنا؛ كتبت في رسالة وجهتها إلى الكونغرس أنني موافقة على ما جاء في تقرير بيكرنغ-مولن، وكنت قد شكلت فريق عمل من وزارة الخارجية لتنفيذ التغييرات الستين المقترحة من التحقيق. معاون وزيرة الخارجية وليم بيرنز، ومعاون وزيرة الخارجية للإدارة والموارد، توماس نايدز، أدليا بشهادتيهما أمام لجنتين برلمانيتين في العشرين من كانون الأول/ديسمبر، وأنا شخصيًّا خططت للشهادة في كانون الثاني/يناير، إذ أتوقع استكمال التعافي من آثار سقوطي، عندئذ.

على الرغم من أنني لم أكن بعد في حالة صحية مناسبة لحضور إعلان الواحد والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر لتسمية جون كيري خلفًا لي، فإن الرئيس أوباما وصفني بعبارة (ذات معنويات جيدة)، كذلك مدح كيري قائلًا عنه (صاحب أعلى العيارات). هل تعتقدين أن الرئيس كان يعني أن كيري أعلى مني مستوى أو عيارًا؟

نويت استئناف العمل في الحادي والثلاثين من كانون الأول/ديسمبر، غير أنه تعين قبل يوم واحد، إدخالي إلى مستشفى نيويورك المشيخاني بعد أن اكتشف طبيبي أن الارتجاج كان قد أدى إلى تشكل جلطة، وعشية ذلك العام

الجديد أعلن أن الجلطة كانت خلف أذني، قريبة من دماغي، ناشدت الله، وأمي، وأبي، وكل من كان يصغي، يجب أن يكون أحد قد سمعني؛ فبعد التداوي بالمميعات، قيل لي إنني لم أعد أعاني أي خلل عصبي، ومن المتوقع أن أتماثل للشفاء الكامل، طرت فرحًا بالطبع.

خرجت من المستشفى في الثاني من كانون الثاني/يناير وعدت إلى العمل في وزارة الخارجية في السابع منه، ومما أسعدني أن زملائي في العمل استقبلوني بحماسة واضحة وهدية خوذة كرة قدم هزلية تمثل ختم الوزارة. تلقيت أيضًا قميص كرة قدم عليه الرقم 112 – عدد البلدان التي كنت قد زرتها في أثناء وزارتي. غير أن المرض أدى إلى وضع حد لأيام سفري في مهمات.

أخيرًا، في الثالث والعشرين من كانون الثاني/يناير، كرست أكثر من خمس ساعات لشهادتي حول قصة بنغازي في جلسات استماع لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ ولجنة الشؤون الخارجية في البرلمان، كانت محنة ساحقة للقلب ولست مستعدة لتحملها مقابل كل ما لدى الصين من شاي! بصوت مرتعش قلت إن الأمر لم يكن بنظري، سياسة مجردة؛ كان جرحًا شخصيًّا سحق قلبي، كنا؛ الرئيس أوباما وأنا، متزاحمين في آندروز، آملين بتقديري في استجرار كل منا العزاء والقوة من الآخر، فيما كان عناصر المارينز ينزلون بوقار جثث الضحايا الملفوفة بالأعلام، جثة بعد أخرى، من الطائرة، ومع مرور كل جثة أمامي كان قلبي يهوي إلى حضيض جديد، ولدى مرور الأخيرة تمنيت بلا تردد أن أكون التالية بعدها.

عانقت أمهات الضحايا وآباءهم، أخوات الضحايا وإخوتهم، بنات الضحايا وأبناءهم، وبكينا معًا، مرة أخرى أعلنت تحملي للمسؤولية الرسمية عن ثغرات الوزارة الأمنية التي قادت إلى الكارثة إلا أنني لم أسلِّم بأي لوم شخصي بشأن ما حصل، وعلى الرغم من أنني تمنيت من كل قلبي أن أكون قادرة على منع الهجوم، فإنني لم أقتنع جديًّا قط بأن الأمر كان نتيجة خطأ شخصي مني أنا،

قلت إنني شاعرة بالمسؤولية عن موظفي وزارة الخارجية جميعهم، إلا أنني لم أطلع مطلقًا على الطلب المتعلق ببنغازي، لم يسبق لي أن وافقت عليه أو رفضته. اعترفت بأنني كنت قد وافقت على إبقاء قنصلية بنغازي مفتوحة بعد تقرير سابق عن تعرض أمنها للتدهور، إلا أنني افترضت أن يكون عناصر الجهاز الأمني المسؤول قد اتخذوا التدابير اللازمة.

بقي الشيخ رون جونسون، وهو جمهوري من حزب الشاي، مصرًّا على استجوابي حول ما إذا كانت سفيرة الأمم المتحدة سوزان رايس قد ضللت الجمهور بعد الهجوم. استجوابه أثار حفيظتي، وبصوت مرتفع أجبته بكلام من قبيل: «بكل احترام (وهو أكثر مما يستحقه) أيها الشيخ (السناتور) أريدك أن تعلم أن لدينا أربعة شهداء أمريكيين. وفي هذه اللحظة لا نعرف ما إذا كان الهجوم ناجمًا عن مظاهرة احتجاج أم إن بعض الأوغاد العاديين قرروا ذات ليلة قتل عدد من الأمريكيين مزاجًا، لمجرد اللهو. هل ثمة أي فرق؟ ثمة أمريكيون قضوا نحبهم، وما من شيء يستطيع أن يعيدهم إلى الحياة، من واجبنا معرفة ما حصل، وبذل كل ما نستطيعه من جهد للحيلولة دون تكرر مثل هذه الحادثة».

هوجمت أيضًا من جمهوريين آخرين؛ فالنائب جيف دنكان اتهمني بـ (إساءة ممارسة الأمن القومي)، والشيخ راند بول قال إنه كان يتعين على رئيس الجمهورية أن يطردني من منصبي لإخفاقي في الاطلاع على البرقيات ذات العلاقة بالأمن الواردة إلى وزارة الخارجية، وكان ردي: «هناك ما يزيد على مليون برقية ترد إلى وزارة الخارجية، أيها الشيخ بول، هل كنت تستطيع أن تقرأ مليونًا من البرقيات؟» كان قد أبدى كرم أخلاق عدم الرد. أما منافسي الرئيس الشيخ جون ماكين فقد قال إنه لم يقتنع بأجوبتي، رغم سعادته برؤيتي في صحة جيدة.

في أثناء شهادتي، تطرقت أيضًا إلى المعارضة في مالي، وإفريقيا الشمالية. كانت مالي تعد أنموذجًا للديمقراطية الإفريقية إلى أن اغتصب الجيش

السلطة في آذار/مارس عام 2012م، ووقع الشمال في قبضة القاعدة. قلت: «تمخض هذا عن تحدٍ أمني جديد بالنسبة إلى الولايات المتحدة، لا نستطيع السماح بتحول شمال مالي إلى ملاذ آمن للإرهابيين». من المحتمل أن تكون مداخلاتي واستطلاعات الرأي الرئاسية في آب/أغسطس 2013م قد أسهمت في العودة إلى الحكم المدني.